التمكين والتنمية المستدامة: في محاورة المفهوم

د. باقر النجار(*)

ملخص:

لم يكن ابتداع مصطلح التمكين Empowerment على يد عالم نفس المجتمع جوليان ربابورت Julian Rappaport في عام ١٩٨١ عملا اعتباطيا، فقد استشعر ربابورت وبفعل عمله الحقلي المعني بقضايا الرفاه والرعاية الاجتماعية والنفسية للفقراء في المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، الحاجة الماسة لبعض الفئات والجماعات الى عمل تتضافر فيه الكثير من المداخل والمؤسسات لتحقيق انتقالها الاجتماعي الاقتصادي ولربما السياسي الأفضل. إذن التمكين ;مصطلح قد ابتدع ليعبر عن مجموعة من الحاجات والوسائل والرغبات في إحداث التحولات التي تأتي مع تفعيله. وهي تحولات لا تقتصر على فئة أو عرق أو جنس أو نوع معين. أنها تحولات تأتي وفق استراتيجيات وأدوات تهدف نحو تحقيق تحولات لصالح الفئات الأقل حظا في المجتمع.

ويعود الفضل للأمم المتحدة ومنظماتها في عولمة هذا المصطلح وتوظيفه، في الكثير من أعمالها وأنشطتها في العالم الثالث. وليس سرا القول أن بعض توظيفاته قد حققت على صعيد بعض قطاعات المجتمع بعض المكاسب، وتحديدا في قطاع المرأة، التي بفضل سياسات التمكين التي تبنتها الدول والتي ساعدت في إحداث بعض التوازن في حضور النساء.

كما أن توظيفاته في مجال مكافحة الفقر قد اثمر عن نتائج مهمة في بعض مجتمعات العالم الثالث، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما بات استخدامه واسعا ويوظف في الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية والانسانية وبالتحديد في العلوم الادارية.

الكلمات المفتاحية:

التمكين – التنمية المستدامة – الرفاه الاجتماعي – الاستبعاد – الادماج

(*) أستاذ علم الاجتماع– مملكة البحرين.

Empowerment and Sustainable Development: A Discussion of the Concept

Dr. Baqer Al Najjar

Abstract:

The invention of the term Empowerment by sociologist Julian Rappaport in 1981 was not arbitrary. Through his field work on issues of welfare, social and psychological care of the poor in local communities in the United States of America, Rappaport sensed the urgent need for a work in which several Plenty of institutions come together to achieve socio-economic and perhaps better political transitions. So, empowerment is a term that means a set of needs, means, and desires to bring about the transformations that come with substantial changes in the socio-economic conditions of community members. These transformations are not limited to a specific class, race, gender, or gender, but rather they are sets of strategies and means that aim at achieving changes for the benefit of the less privileged.

The United Nations and its organizations are credited with globalizing this term and employing it in many of its works and activities in the third world. It is no secret that some of its investments have made some gains on the level of some sectors of the society particularly the women's sector which, thanks to the empowerment policies adopted by countries, have helped to bring about some balance in the employment of women.

Furthermore, these strategies have led to important outcomes in some third world countries in Asia, Africa, and Latin America. Finally, the term and its application has become widely used in the fields humanities, social sciences, and particularly business administration.

Key words:

Empowerment - Sustainable Development - Social welfare – Exclusion - Integration

مقدمة

لم يكن ابتداع مصطلح التمكين Empowerment على يد عالم نفس المجتمع جوليان ربابورت Julian Rappaport في عام ١٩٨١عملا اعتباطيًا، فقد استشعر ربابورت وبفعل عمله الحقلي المعني بقضايا الرفاه والرعاية الاجتماعية والنفسية للفقراء في المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، .والحاجة الماسة لبعض الفئات والجماعات الى عمل تتضافر فيه الكثير من المداخل والمؤسسات لتحقيق انتقالها الاجتماعي الاقتصادي ولربما السياسي الأفضل. إذن التمكين باعتباره مصطلحًا قد ابتدع ليعبر عن مجموعة من الحاجات والوسائل والرغبة في إحداث التحولات التي تأتي مع تفعيله. وهي تحولات لا تقتصر على فئة أو عرق أو جنس أو نوع معين بل إن انتشار الأخذ به وتفعيل دوره، أي المصطلح، بات يمثل ظاهرة كونية لها من الأبعاد الكثير. لقد بات الاهتمام بالتمكين متزايدًا خلال العقدين أو أكثر الماضيين، وهو اهتمام شمل قطاعات كثيرة من المجتمع كما قد شمل فئات وجماعات مختلفة، لأسبابها الاجتماعية أو الاقتصادية أو العرقية أو الدينية أو الأقليات التي يشملها بالإضافة لذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة. وعلى الرغم من أن موضوعات مثل التمكين السياسي والاقتصادي للأقليات وتمكين الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، كانت ضمن الاهتمامات العامة العملية والبحثية بعملية التمكين، فإن ثلاثة أو أربعة موضوعات وهي تمكين المرأة وتمكين الفقراء أو القضاء على الفقر والتمكين الإداري، قد استحوذت على دراسات التمكين، وعلى اهتمامات الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية في هذا الشأن.(Rapaport١٩٨٥)

ويعود الفضل للأمم المتحدة ومنظماتها في عولمة هذا المصطلح وتوظيفه، في الكثير من أعمالها وأنشطتها في العالم الثالث. وليس سرًا القول إن المصطلح في بداية توظيفه في المنطقة العربية، مع مطلع الألفية الجديدة، قد واجه بعض الممانعات الثقافية ولربما السياسية والأيديولوجية، لكن بعض توظيفاته قد حققت على صعيد بعض قطاعات المجتمع بعض المكاسب، وتحديدًا في قطاع المرأة، التي بفضل سياسات التمكين التي تبنتها بعض من دول

المنطقة، والتي ساعدت في إحداث بعض التوازن في حضور النساء مقابل الرجل، كما أنها قد دفعت نحو حضورها اللافت في بعض مواقع صناعة القرار، سواء أكان ذلك على صعيد مؤسسات السلطة التنفيذية أم التشريعية أم القضائية أم المؤسسات الخاصة، فإنه حضور يبقى مع ذلك محدودًا في بعض المواقع، ومتوازنًا مع حضور الرجل في مواقع أخرى، وهو عمل يحتاج على الدوام، وفي ظل غياب ثقافة مجتمعية قابلة وداعمة، إلى الكثير من الدعم والتبني الحكومي، خوفًا من أي ارتدادات مجتمعية متوقعة.

أما الاهتمام الآخر بعملية التمكين، فقد ترافق مع تزايد الاهتمام بالقضاء على مشكلة الفقر، في بعض مجتمعات العالم الثالث، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إذ إن الجماعات الفقيرة هي كذلك نتيجة لأسباب متعلقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية، التي هي جزء منها، والتي ينعدم فيها كل أسباب العيش الكريم، كما هي من الناحية الأخرى نتيجة لانعدام أي تفكير في أوساطها بالمستقبل، واعتقادها أن القادم من الزمان لن يأتي بشيء أفضل مما هي عليه أو فيه، قد أصبحت في مركز الاهتمام بقضية التمكين (٢٠٠٥، Narayan).. إن الاعتراف بهذه الحقائق قد دفع مجموعة من دول العالم الثالث، مع أو بتحريض من بعض المنظمات الأممية، إلى أن تعمل ضمن استراتيجيات للقضاء على الفقر أو تقليص معدلاته في بعض المجتمعات، والذي تطلب تحقيق خلق بيئة مرحبة بالاستثمار في بعض دول العالم الثالث، والعمل على تمكين هذا القطاع السكاني من امتلاك المهارات والتوقعات والسلوك ولربما الثقافة، التي تؤهله أولا على توظيف إمكانياته وقدرًا ته الذاتية، والعمل من خلالها على تغيير كلي أو كبير للبيئة المحيطة المعيقة. وتعتبر هنا تجربة البرازيل أحد التجارب الناجحة على الرغم من بعض اخفاقاتها، والتي من خلال تبنيها لاستراتيجيات التمكين استطاعت أن تقلص حجم الفقر من أكثر من ٧٠% من السكان في ستينيات القرن الماضي إلى ما يقترب من ٢١% حتى عام٢٠١٧. لكن تبقى تجربة ماليزيا أحد التجارب الناجحة في مسألة القضاء على الفقر، إذ تقلص حجم الفقر فيها في أوساط السكان المحليين، من أكثر من ٥٠%في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أبان حروبها

الأهلية الداخلية، إلى ما دون ٠.٤% حتى عام٢٠١٧. فعمليات التمكين والدمج مكنت هذا المجتمع من أن يكون أحد النماذج الناجحة في عمليات التمكين، وفي مجالات مختلفة من النهوض الاقتصادي والاجتماعي على صعيد العالم الثالث.

مقاربة المفهوم

قد يبرز عند البعض تساؤل، عما إذا كان مفهوم التمكين بديلا عن مفهوم المواطنة، أم إنه بديل عن المفاهيم الكثيرة التي ساقتها ولربما روجت لها منظمات الأمم المتحدة، كالتنمية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة. أم إن في الإتيان به وتفعيله يمثل أحد الاستراتيجيات المختلفة التي تتبناها المنظمات الأممية، أو الدول أو المفكرون في تجاوز مشكلات العوز والفقر والعزل والاستبعاد والتهميش وانعدام العدالة وغيرها، أو إن الأخذ به يساعد الدول ومؤسسات العمل في قطاعاتها الرسمية والخاصة، وفي منظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية غير الربحية، على تجاوز مشكلات الفقر والتهميش والاستبعاد وغياب المرأة عن الفضاء العام، وقلة أو انعدام الكفاءة في الأداء...إلخ..

من الناحية الأخرى لكون مفهوم التمكين ليس ببعيد عن كل المفاهيم السابقة، التي تبنتها الأمم المتحدة كالتنمية البشرية والتنمية المستدامة أو تلك المفاهيم التي تعمل على المستوى القطاعي المعين كالاستبعاد والإدماج... وغيرها والتي تأتي نتائجها لتعزز من عملية أو عمليات التمكين. فإن التعريف الذي تقدمه الأمم المتحد لمفهوم التمكين يقوم على "تمكين الأفراد والجماعات من أن يكون لهم سيطرة متزايدة على مسارات حياتهم، وضبط المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها، لزيادة موارد الرزق في حجمه ونوعه ورفع مستوى أو مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع، والعمل على بناء إمكانيات ومهارات وسبل، وقد يشمل ذلك مؤسسات تمكنهم من أن يكونوا شركاء كاملين في المجتمع، وأن تتاح لهم الآليات والسبل والمداخل التي تنظم تأثيرهم في المجتمع ومساراته" (Demons ،٢٠١٨ ,p.4). أي أن تكون لهم القدرة على التأثير في التغيير وتحديد مساراته وطبيعته، كجزء ومكون من المجتمع. وهي مشاركة تأتي على أكثر من مستوى ولأكثر من قطاع.

فقد يكون ذلك على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع ككل أو الدولة أو قطاع من قطاعاتها. كما أنه قد يكون على مستوى المؤسسات المباشرة كالأسرة أو مؤسسات العمل في القطاعات الحكومية أو الخاصة أو في مجالات عمل المنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني... وغيرها. وهي قطاعات تساهم بشكل رئيسي في تشكيل وتطوير إمكانيات الأفراد وخبراتهم، وهي مداخل مهمة في إحداث عمليات التغيير والتنمية. ويمر كل ذلك بمراحل ولكل مرحلة أفرادها ومستوياتهم ومواقعهم السياسية والاقتصادية ولربما الوظيفية. (de Val،٢٠٠٣)

بمعنى آخر إن التمكين يقصد به مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تنمي في الأفراد الاستقلالية والإرادة، وتكسبهم المهارات والاتجاهات التي تساعدهم على تمثيل مصالحهم تمثيلا عقلانيًا وبإرادة متزنة. (del Val,2003).. من الناحية الأخرى فإن التمكين يتطلب كذلك قدرة على التكيف على مستوى الأفراد والمرونة على مستوى المؤسسات، وتقف القدرة التكيفية هنا على النقيض من عمليات التحرر، وهي التي تتطلب قدرًا أكبر من التغيرات البنيوية مع بعض التأثيرات المجتمعية. وبخلاف ذلك فإننا نرى أن عملية التمكين قد تحمل نزعة تحررية أو قدرًا من التحرر. أي إنها كعملية قد تعني أو قد تتطلب قدرًا من التحرر من بعض التقاليد أو بعض القيود الاجتماعية، أو إنها قد تعني قدرًا أكبر أو أصغر من التحرر من بعض الأنظمة والقوانين البيروقراطية المقيدة. أي قدرًا أكبر مما يمكن أن نسميه بالتحرر المؤسساتي، الذي لا يقود إلى نوع من الفوضى، بقدر ما هو نوع من تجاوز بعض القيود المؤسساتية القائمة على تراتبية اجتماعية جامدة، أو على فصل اجتماعي كبير بين النوع، أو على العزل القائم على أسباب اجتماعية أو عرقية أو دينية. فحتى يستثير المجتمع ومؤسساته إبداعات أفراده، فإنه بحاجة هنا إلى قدر من التحرر من بعض ضوابطه الجامدة أو محرماته المُختلقة، حتى يتمكن من توظيف طاقاتهم ومهاراتهم ومبادراتهم في النهوض الاجتماعي والاقتصادي. وهو نهوض يبدأ عند الفرد وتمكينه

وتنتهي نتائجه عند الفرد ورفاهته، أي أن عائده يجب أن يعود على الفرد والمجتمع. وهو عائد لا بد أن يتصف بالتنوع وبالاستمرارية في قطاعات المجتمع المختلفة وعبر الزمن.

المعنى الاصطلاحي.

على الرغم من أن مصطلح التمكين قد اشتق عن الكلمة الإنجليزية مكّن Empowerبمعنى تزويد الفرد أو جماعة من الأفراد بالوسائل والآليات، التي تمكنهم أو تعينهم على تجاوز حالة هم فيها إلى أخرى مساوية لآخرين، أو إنها تعينهم على تحديد مسارات المجتمع أو التأثير فيها. وأصل المصطلح كما يتضح قد جاء من كلمة القوة. Power وهي هنا لا تعني القوة في ذاتها، وإن بدت للبعض مخالفة للأصل الذي جاءت منه، وقد نحتاج هنا للتفريق بين كلمة القوة على Power over والقوة نحو أو إلى.. Power to فالأولى قد تعني القدرة على تحقيق نتاجات لذاتها، عندما يكون هناك صراع في المصالح، وبالتالي القدرة على ضمان استمراريتها. من هنا فإن خبرة العمل مع الجماعات المهمشة ومعدومي القوة ... قد تتطلب تطويرا لقدراتهم في مواجهة ادعاءات أصحاب المصالح أو القوة المهيمنة أو لنقل جماعات المصالح والقوة.... وكلما استطاع المجتمع تحقيق قدر أكبر من النجاح في هذه المواجهة أو الصراع، استطاع تحقيق قدر أكبر من التمكين، وهذا يعني قدرة الآليات والوسائل على تحقيق التغيير. في المقابل فإن كلمة القوة نحو تعني تدعيم موارد وإمكانيات الأفراد لتحقيق أهدافهم. فالجماعات المهمشة ومعدومة القوة powerlessness تستطيع تدعيم قدراتها أفرادًا وجماعات لتطوير أوضاعها وحماية مصالحها. (Croweher,2013)، فالتمكين هنا يعني أو أن تحقيقه يتطلب مجموعة من القضايا، بعضها قد يكون متعلق بمصادر القوة ذاتها، مفهومها الاجتماعي والاقتصادي ولربما السياسي، وبعضها الآخر يتطلب قدرًا من التغيرات في ذات الأفراد والجماعات، كاكتساب المهارات والاتجاهات وتوقعات السلوك، وبعضها الآخر يتطلب قدرًا من التغيير تحتاجه البيئة القانونية، ولربما أحيانا بعض القيم الدينية المنظمة، أو تلك التي تنسب إليها بعض أو كل الممارسات القائمة، حقيقة أو تخيلا، فيما يتعلق بوضع

المرأة أو الأفراد وتراتبياتهم الاجتماعية والاقتصادية (Croweher, 2013). فمثلا تتطلب دعوات تمكين المرأة التي نسمع عنها في جل المجتمعات العربية بشكل عام، تتطلب بالإضافة للإرادة السياسية الداعمة لذلك، قدرًا من التغيرات المهمة في الثقافة الذكورية المهيمنة على المجتمع، التي تستند في الكثير من عناصرها لمنظومات تقليدية: اجتماعية وأخرى تشريعية وأخرى ثقافية وأخرى قد تكون سياسية..... فالتمكين كما نراه هنا قد يُحدث مثلا مشاركة أكبر للنساء في سوق العمل، أو لربما حضورًا أكبر في بعض المواقع المتقدمة في الدولة والقطاع الخاص، أو في تأكيد حضورهن في مجالس تشريعية، لكنه قد لا يحضر بذات القدر في السياقات الثقافية أو القانونية ولربما السياسية والدينية المنظمة، والمُحددة لتوجهات الناس وتوقعاتهم. أي تلك العناصر أو العوامل المُمكَنة من استمرارية الثقافة الذكورية أو هيمنتها في المجتمع، أي تلك الثقافة والممارسات الممكنة من استمرارية حالة اللا تساوي في حصص وفرص وموارد الرجل مقابل المرأة، أو بالأحرى في حصص الأفراد والجماعات بشكل عام في المجتمع. وتغيير كل ذلك ليس مستحيلا، لكنه يتطلب تضافرًا بين الجهود الرسمية (الدولة) والأهلية (المجتمع المدني وأفراده)، ويحتاج لفسحة زمنية وتكيف مع تغيراته المهمة، التي قد تمس السياقات والرؤى ذات السطوة أو القوة في المجتمع، والتي وفقها تُحدد المواقع ومراتب وحصص الأفراد والجماعات والصبر عليها.

فالممارسات الاقتصادية والاجتماعية للقوة في المجتمع، تجعل من أفراده متقبلين لحالة اللا تساوي في الحصص والمراتب على أنها أمر طبيعي ووضع لا يمكن تغييره. ويبقى مع ذلك التساؤل عما إذا كانت عمليات التمكين قادرة على أن تجعل النساء وجماعات العوز والفقراء والشباب والأقليات قادرين على التأثير في التغيير أو إحداثه باعتبارهم جزءًا من المجموعة أو المجتمع. أي تمكين كل هذه الجماعات والفئات من أن تكون قادرة على التأثير في مستقبل حياتهم في المحيط الذي هم جزء منه.

ويأتي هنا أحد تقارير البنك الدولي بقضية هي باعتقادنا في غاية الأهمية، وهي قدرة الجماعات المستهدفة على توسعة قدراتها وإمكانياتها بالطريقة التي تمكنهم من التحاور

ومحاسبة المؤسسات المؤثرة في حياتهم. وهي مؤسسات متعددة القطاعات والمستوى، بعضها ذو طابع دولي وبعضها الآخر محلي، وبعضها الآخر دولاتي (من الدولة) وبعضها متعلق بالقيم أو المعتقدات المستمدة من الدين، ومن مؤسسات وأفرادها الرسميين وغير الرسميين في القطاع الحكومي والأهلي، وبعضها الآخر لا مرئي أصبح الفضاء السيبراني منصته للانطلاق أو العمل، وبعض هؤلاء لا نعرف مصدره أو الأشخاص الراعين له. (Narayan,2005)

ويتوقف نجاح عملية/عمليات التمكين على أربعة متطلبات أساسية وهي:(Narayan,2005)

١- القدرة على إحداث تغيير في المناخ المؤسساتي السائد، والذي في إطاره تستمر حالة الوضع القائم. أي قدرة الجانب المؤسساتي الرسمي على إحداث تغيير في رؤاه وتوقعاته، وهو تغيير قد يتطلب أحيانًا تغييرات أساسية في هياكل هذه المؤسسات والقوانين والاستراتيجيات، والأحكام التي تعمل في إطارها، وقد يمتد ذلك لبعض الأفراد القائمين عليها، والذين بفعل الزمن قد أعادوا تشكيل هذه المؤسسات، وفق انحيازاتهم الجندرية أو الأيديولوجية أو العصبوية. وقد يشمل ذلك المنظمات الدولية العاملة في الحقل وبعض المنظمات المحلية.

٢- ويتبع ذلك أو قد يسبقه تغيير في طبيعة البناء الاجتماعي، ولربما السياسي القائم والذي في ظله أو بسببه تستمر حالة اللا تمكين.

٣-القدرة على تطوير قدرًا ت وإمكانيات الفئات المستهدفة، ليس فقط من حيث المهارات والاتجاهات والتوقعات، وإنما العمل على إحداث تغييرات تشمل خلق بيئة مجتمعية تمكن هؤلاء من خلال عملية تفاعلية من توظيف وتطوير قدرًا تهم وإمكانياتهم، وتغيير في نظام الحوافز والمكافآت، وتبدل في المتغيرات الحاكمة والمؤثرة في العلاقة التفاعلية القائمة بين الفئة أو الفئات المستهدفة والفاعلين الأكثر قوة في المجتمع من أفراد ومؤسسات.

٤-قدرة الفئات المستهدفة على أن تكون كتلة مؤثرة ليس فقط في محيطها الاجتماعي والثقافي المحلي، وإنما كذلك قدرتها على إحداث قدر من التغيير الإيجابي في مواقف وسياسات المؤسسات المؤثرة وشخصياتها منها كجماعة اجتماعية ومجتمع محلي.

من الناحية الأخرى فإن تغييرًا في قدرات وإمكانيات الفئات المستهدفة قد لا يعني شيئًا إذا لم تفتح الفئات المؤثرة في المجتمع أمامها فرصًا ومجالات التمكين والدمج. فسقوط الأمل في التغيير في أعين الجماعات المستهدفة، قد يحمل معه مصاحبات اجتماعية ولربما سياسية كبيرة. من الناحية الأخرى فإن الجماعات المستهدفة مطالبة بتحييد ممانعاتها الاجتماعية والثقافية من قيم وتضامنيات، وكسر حالة العزل الاجتماعي في بعده الجندري أو الإثني أو الديني، وقد يكون لبعض حالات الفساد السائدة في ممارسات الجماعة سببًا في تعطيل أو إفشال مشاريع وسياسات التمكين القطرية والدولية. وتقدم تجربة فشل عمليات التمكين في بعض الدول العربية أمثلة مهمة على الدولة الذي لعبته بعض القوى والتضامنيات الاجتماعية من دور في أفشال أو تعطيل عمليات التمكين.

٥-إن قدرًا من الدعم الحكومي المتمثل في الدعم المادي والدعم التشريعي والإعلامي، قد يكون مطلوبًا لكسر حاجز الممانعة، من قبل الجماعات المستهدفة ومحيطها الاجتماعي وتحقيق عملية التمكين.

مجالات التمكين.

يحدد البنك الدولي ثلاثة قطاعات رئيسية لعمليات التمكين، والتي تتضمن مجالاتها الفرعية المختلفة وهي على النحو التالي (Naratan,2005):

١-**الدولة** والتي يتميز الفرد أو الجماعة فيها بكونه فاعلا مدنيًا وتشمل القطاعات التالية:

-العدالة.

-المشاركة السياسية.

-الخدمات العامة كالصحة والتعليم وخدمات الدعم الاجتماعي...وغيرها.

٢-القطاع **الاقتصادي**، وفيه يكون الفرد أو الجماعة ناشطًا اقتصاديًا وتشمل القطاعات التالية:

-السوق.

-السلع.

-الخدمات الخاصة.

٣-**المجتمع** يكون الفرد أو الجماعة فيه من الفاعلين والناشطين على مستوى الفرد والجماعة. وتشمل القطاعات التالية:

-العلاقات التداخلية على مستوى الأسرة والعائلة والعشيرة.

-العلاقات التداخلية على مستوى الجيرة(الأحياء) والمجتمع المحلي.

-العمل التمكيني الكلي على مستوى المجتمع والبلاد ككل.

معضلة قياس التمكين.

أحد أهم معضلات عملية التمكين هي كيفية قياسها. فالتمكين بوصفه عملية لها جانب مستتر متعلق بقدرة عملياتها على إحداث قدر من التغيير في الذات الاجتماعية للفرد والجماعة وبالتالي المجتمع، وهو الجانب الأصعب في القياس، خصوصًا وأننا نعمل في بيئة اجتماعية وثقافية ونفسية ولربما سياسية غير محددة الضوابط وغير محسوبة النتائج أو التوقعات، أو أن نتائجها البائنة غير مضمونة الارتدادات. ولا ننسى أننا نعيش في منطقة عرفت بارتداداتها الاجتماعية والثقافية، ولن نشمل هنا ارتداداتها السياسية الكبيرة في عقودها القليلة الماضية. فالارتدادات التي واجهتها الحداثة في المنطقة العربية على الأصعدة المختلفة تفضح ذلك، كما أن المنطقة العربية تمثل أحد أهم التجارب التي اتسمت فيها عملية التنمية بارتباك تراكمها المتصاعد وارتداداتها الكبيرة، بخلاف كثير من مجتمعات العالم الثالث التي على الرغم من بعض تقلباتها فإن عملية التنمية قد استمرت فيها بشكل تصاعدي، وبدت مقدمة لنماذج في الصعود التنموي ككوريا الجنوبية والهند والصين وماليزيا... وغيرها، في المقابل فإن قياس عمليات التمكين في جانبها الكمي والظاهري هو

الجانب الأكثر سهولة، وقد يكون مضللا في بعض الأحايين. وتنقل مواقع التواصل الاجتماعي نوعًا من النوستالجيا nostalgia والحنين للماضي في عرضها لصور نسائها وجامعاتها وطلبتها، وبنية بعض مدنها الأساسية، قبل خمسة عقود أو أكثر مقارنة بالحالة التي باتت عليها الآن.

مرة أخرى فإن التمكين كعملية تعني نهاية لحالة وبداية لحالة أخرى، أي إنها كعملية لا بد أن تكون مستمرة وديناميكية ومتجددة، إذ بفعلها ينتقل المجتمع بأفراده إلى حالة أو نهاية جديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ينخرط فيها الناس بصورة أكبر في عمليات الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي الجديدة. كما أنها على الجانب الآخر تعني ثقة في الذات أكبر وشعور بالكرامة والاحترام والعيش دون الخوف من العوز والبطالة والبطش. كما تعني رفع في كفاءة أداء العاملين من موظفين وعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وتحسين أوضاع جماعات الفقر وتحسن أوضاع المرأة والأقليات من حيث حضورهم ومشاركتهم في الفضاء العام. (Lincoln,2002)

كذلك لا بد من تأكيد حقيقة أن قد تكون هناك مقاييس عامة يمكن أن تساعد في قياس بعض مؤشرات التمكين في جل الدول كقياس حق العمل ومعدلات انخفاض العنف الأسري ومؤشرات ارتفاع معدلات انخراط المرأة في العمل ومعدلات انخفاض الفقر..... وغيرها، لكن بعض المقاييس الأخرى لا بد وأن تتسم بالخصوصية الثقافية لمجتمعات بعينها. ففي بعض المجتمعات الريفية ولربما البحرية منها في العالم الثالث لم يكن خروج المرأة خارج المنزل أو في عملها مشكلة تعاني منها هذه المجتمعات، وبالتالي لا يعتبر خروجها أو انخراطها في ميادين العمل ظاهرة جديدة، إلا إذا ما كان ذلك الأمر متعلقا بكونها أعمالا حديثة ومختلطة. كما أن هناك بعض الأمور والظواهر تُقتلع من سياقاتها الثقافية والاجتماعية المحلية فتخرج نتائج مقاييسها الغربية مغلوطة أو محرفة أو ملتبسة على الباحث غير الدارس للمنطقة. فمثلا لا يمكن النظر للحجاب على أنه مقيد لحريات النساء ومعيار على "تخلفهن"، فهو أي الحجاب كما تشير في ذلك العديد من الدراسات يمكن

النظر إليه، في بعض حالاته، على أنه أداة أو وسيلة تعطي النسوة قدرًا من الحرية في التنقل، وقدرًا من الأمان في بيئات العمل المختلطة، بل إنه يعطي بعض الأسر المحافظة في المجتمعات الإسلامية قدرًا من الاطمئنان، وذلك بالسماح لبناتهن بالعمل خارج المترل، وفي مجالات العمل الحديثة المختلطة. (World Bank,2007)

بالإضافة لذلك فإن على الرغم من أن الكثير من الدراسات قد ركزت على التمكين من جانبه ومؤشراته الاقتصادية، فإن القليل منها قد تناول التغييرات التي يمكن أن تحدثها عمليات التمكين على الأفراد من الناحية السيكولوجية.. حيث وجد أن عمليات التمكين التي تمت في بعض المجتمعات المحلية لخفض معدلات الفقر، أو لتمكين المرأة، أو في أوساط بعض الأقليات، أو حتى في بعض مؤسسات العمل، كان لها تأثيرها الإيجابي في رفع درجة الرضا الشخصي للأفراد، ودرجة التزامهم بضوابط العمل الحديث وقيمه، ونزوعهم نحو إحداث التغيير في أوساط أسرهم وفي إطار المجتمع المحلي والمجتمع الأوسع. بل لوحظ إن هؤلاء الأفراد قد باتوا يتمتعون بدرجة عالية من السعادة والفرح والاستقرار الأسري والاجتماعي في حياتهم الخاصة. (World Bank,2007).

وتبقى الخطورة المدمرة لبعض عمليات التمكين متمثلة في محاولة بعض المؤسسات أو القوى بث الخوف في أوساط الجماعات المستهدفة ومحيطها الاجتماعي بقصد إدماجها في برامج الدولة أو بالامتناع عن بعض أنماط السلوك المعطل، وهو الأمر الذي يترع عن عملية التمكين جانبها بل عنصرها الأخلاقي والإنساني. فإثارة الفزع والخوف في أوساط الجماعة قد ييسر بعض خطوات عمليات التمكين أو دفع الناس نحو المشاركة فيها، لكنه يجعل منها مشاركة زائفة ويبطل الأهداف التي من أجلها قامت عملية التمكين.. إن زرع الخوف في أوساط الناس لجعل عملية التمكين ممكنة، ويزرع بذور عدم الثقة في العلاقات الإنسانية في إطار العمل والجيرة والمجتمع، ويترع الثقة في العلاقة بالسلطة في مؤسسات العمل، وفي علاقة المجتمع بالدولة، ونزع الخوف يتطلب بيئة مجتمعية وعلائقية خالية من العنف والجريمة. (Narayan,2005) ويشوب بعض من عمليات التمكين الاجتماعي

والسياسي والتي تفتقر أحيانا إلى قدر من الاتفاق أو القبول المجتمعي العام، لقدر من التخويف إما من السلطة لدفع الجماعات المستهدفة للانخراط فيها أو من قبل الجماعات المعارضة للامتناع عن الاندماج فيها. ويتم كل ذلك وفق مسوغات سياسية أو دينية أو الأيديولوجية أحيانًا.

الخاتمة.

خلاصة القول إن مفهوم التمكين من الاتساع لا يمكن حصره في قطاع معين من قطاعات المجتمع دون الآخر، كما أنه لا يمكن أن يحدث في الفضاءات الخالية بقدر كونه عملا مجتمعيًا مستمرًا مكملا وداعمًا لعمليات التحديث والتنمية. بمعنى آخر إن التمكين عملية عامة وإن تمت بشكل قطاعي، وهي عملية مستمرة وليست مؤقتة، تهدف إلى تمكين كل جماعات المجتمع وأفراده من الاندماج والمشاركة في عمليات التنمية. وهي بتروعها نحو تمكين الأفراد والقطاعات بأدواتها وآلياتها، فإنها بذلك تساهم في تحقيق عمليات التنمية المستدامة إن لم تكن هي جزء أساسيًا وأصيلا منها. وهي وإن كانت تحدث في المجتمعات النامية والصاعدة في سلم النهوض الاقتصادي والاجتماعي، فإنها كذلك أداة تمكين في المجتمعات الصناعية الكبرى، لقطاعات تنقصها القوة القانونية ويعوزها الدعم الاقتصادي ولربما يحسن من إمكانياتها ومهاراتها الخبرة المهنية...

المراجع

1- Croweher, J. (2013) Defining and Measuring "empowerment" in Community Based Project, Concept, Vol.4.No.3,Winter.

2- Demons, P. (2005) Citizenship or Empowerment: another effort،2018.

3- de Val, M. Pardo and Bruce Lloyd ،(2003) Measuring Empowerment: Leadership and organization ،Development Journal, March.

4- Lincoln. et. al (2002), The interdisciplinary etymology of a new management concept ،International Journal of Management review.

5- Narayan. (2005) Measuring Empowerment Cross Disciplinary perspective ،Washington, World Bank.

6- Rapaport. and Robert Hess (1984) Studies in Empowerment: Steps Toward Understanding and Action, London, Routledge.

7- World Bank، (2007) Empowerment in practice: analysis and Implementation ،Washington ،world Bank ،may.